World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 18-22 يونيو/حزيران 2018

التوزيع: عام
التاريخ: 15 مايو/أيار 2018
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2018/7-B/Add.1
تقارير التقييم

للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

ردّ الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن الحماية الإنسانية (2012-2017)

مقدمة

1- تعرض هذه الوثيقة ردّ الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم سياسة **البرنامج** بشأن الحماية الإنسانية، الذي يغطي الفترة 2012 إلى 2017.

2- وجرى التقييم بتكليف من مكتب التقييم. وهو يوثّق جودة السياسة ودرجة تنفيذها، وتوقيته مناسب بشكل خاص بالنظر إلى إقرار أهداف التنمية المستدامة والتنفيذ التدريجي لخارطة الطريق المتكاملة **للبرنامج**[1]، ولا سيما الخطة الاستراتيجية (2017-2021) **للبرنامج**.

3- وتتمثل أهداف التقييم، المحدَّدة في إطار ثلاثة أسئلة رئيسية، فيما يلي:

أ) ما مدى جودة إطار السياسة **للبرنامج** (*السؤال 1: ما مدى جودة السياسة*)؟

ب) تحديد درجة تحقيق النتائج منذ اعتماد السياسة في عام 2012 وحتى منتصف عام 2017 (*السؤال 2: ما هي النتائج التي تمخض عنها تنفيذ السياسة؟*)

ج) استبانة العوامل الواقعة ضمن نطاق سيطرة **البرنامج** وخارجه (*لماذا أدت السياسة إلى ما لوحظ من نتائج؟*)

4- وتُحدِّد مصفوفة استجابة الإدارة الواردة أدناه الإجراءات المزمعة أو المتخذة استجابة للتوصيات والأطر الزمنية لتنفيذها.

[1] تنطوي خارطة الطريق المتكاملة **للبرنامج** على أربعة عناصر: "الخطة الاستراتيجية (2017-2021) **للبرنامج**" (WFP/EB.2/2016/4-A/1/Rev.2)، و"إطار النتائج المؤسسية (2017-2021) **للبرنامج**" (WFP/EB.2/2016/4-B/1/Rev.1)، و"استعراض الإطار المالي" (WFP/EB.2/2016/5-B/1/Rev.1)، و"سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية" (WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1).

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة D. Brown
مديرة
شعبة السياسات والبرامج
هاتف: 066513-2203

السيد M. Zlatan
نائب المدير/رئيس الدائرة
دائرة برامج التنفيذ المباشر
هاتف:066513-2167

ردّ الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن الحماية الإنسانية (2012 2017)			
التوصيات	**الجهة المعنية بالتنفيذ**	**رد الإدارة والتدابير المتخذة**	**الموعد النهائي للتنفيذ**
التوصية 1: سياسة جديدة. ينبغي أن يؤكد **البرنامج** رسمياً في عام 2018 أن حماية المجموعات السكانية المتضررة والمساءلة أمامها هما من مسؤولياته الأساسية في اضطلاعه بدوره بشأن الأمن الغذائي والشراكات (الهدفان 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة)، وأن يكرر تأكيد ذلك بانتظام في السنوات اللاحقة. وبحلول عام 2019، ينبغي أن يضع **البرنامج** سياسة جديدة بشأن الحماية الإنسانية. ويتعين أن يكون للسياسة الجديدة هدف وحيد يشمل جميع المجموعات السكانية المتضررة من الأزمات والضعف – في سياقات الطوارئ والتنمية على السواء – ويجسّد تعريف الحماية طبقاً للّجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وينبغي للسياسة أن تُعرّف دور **البرنامج** في الحدّ من المخاطر المتعلقة بالمجموعات السكانية؛ وأن تنص بوضوح على الروابط القائمة مع جميع السياسات والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالمخاطر المتعلقة بالمجموعات السكانية؛ وأن تتضمن إطاراً رسمياً للمساءلة على جميع المستويات التنظيمية.	شعبة السياسات والبرامج	موافقة. نرحِّب بالتوصية بإعادة تأكيد **البرنامج** بانتظام التزامه بحماية المجموعات السكانية المتضررة والمساءلة أمامها. أ) نلاحظ التقدم المهمّ المحرز في سبيل إدماج الحماية الذي أبرزته نتائج التقييم، ونسلّم بالحاجة إلى صياغة سياسة جديدة بشأن الحماية استناداً إلى الخبرة المكتسبة حتى الآن في تنفيذ السياسة القائمة مع مراعاة نتائج التقييم وتوصياته. ب) يؤيد **البرنامج** تماماً تعريف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للحماية. وعلى هذا الأساس، ستنطوي السياسة الجديدة على روابط واضحة بسائر أطر السياسات ذات الصلة وتُطوِّر نهج المنظمة من أجل ضمان استيعاب الأشخاص الضعفاء على نحو خاص. ج) سيجري تعزيز الاتصالات الداخلية من الإدارة العليا إلى الموظفين بشأن التزام المنظمة بضمان الحماية للأشخاص المتضررين والمساءلة أمامهم ودور الموظفين في هذا الصدد من خلال إطار مساءلة داخلي يحدِّد الأدوار والمسؤوليات عبر المجالات الوظيفية وعلى مختلف المستويات.	تاريخ الإنجاز: بالنظر إلى العملية الاستشارية المزمعة بشأن السياسة المحدّثة، نقترح عرض السياسة الجديدة على المجلس في دورته العادية الثانية عام 2019
التوصية 2: الإدماج في إدارة المخاطر. بحلول عام 2019، ينبغي لشعبة إدارة المخاطر المؤسسية أن تضمن أن "خط الرؤية" المؤسسي يوضّح الروابط بين المخاطر والبرمجة من أجل الحماية. ويتعين وضع إطار على نطاق **البرنامج** بشأن المخاطر والحماية يشمل المخاطر المتعلقة بالمجموعات السكانية وأهداف البرمجة على السواء. وينبغي للإطار أن يتضمن إدماج قضايا الحماية في أطر الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر القائمة، وتدريباً محدداً على المستويين الإقليمي والقطري من أجل بناء المهارات في تحليل المخاطر المتعلقة بالحماية لدى كبار الموظفين.	شعبة إدارة المخاطر المؤسسية، بمدخلات من شعبة السياسات والبرامج وشعبة الأمن	موافقة. أ) ستُقدِّم شعبة إدارة المخاطر المؤسسية سياسة متكاملة لإدارة المخاطر المؤسسية وبياناً عن تقبل المخاطر إلى المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وستتناول السياسة والتوجيه الذي يليها بمزيد من التفصيل المخاطر المتعلقة بحماية المستفيدين. وتواصل شعبة إدارة المخاطر المؤسسية العمل بشكل وثيق مع وحدة الأزمات الإنسانية وحالات الانتقال باعتبارها الجهة الرئيسية ذات الصلة الثانية من أجل ضمان أن بيان تقبل المخاطر المحدَّث يتناول المخاطر المتعلقة بأمان المستفيدين وكرامتهم وسلامتهم. وتتشاور شعبة إدارة المخاطر المؤسسية أيضاً مع شعبة الأمن باعتبارها حلقة وصل الخط الثاني بشأن إدماج مقاييس محدَّدة ذات صلة بالأمن فيما يتعلق بتقبل **البرنامج** للمخاطر، بما في	تاريخ الإنجاز: بحلول عام 2019

ردّ الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن الحماية الإنسانية (2012 2017)			
التوصيات	**الجهة المعنية بالتنفيذ**	**رد الإدارة والتدابير المتخذة**	**الموعد النهائي للتنفيذ**
		ذلك بيانات لإثراء استبانة المخاطر المتعلقة بالحماية والتخفيف منها في نقاط التسليم. ب) شعبة السياسات والبرامج هي الجهة الرئيسية التي توفّر التدريب على الحماية للإدارة العليا في المكاتب القطرية، والذي كان قد استُهلّ بالفعل من خلال "رحلة التعلّم البرامجي" **للبرنامج**. وإضافة إلى ذلك، وُضعت وحدات منفصلة للتعلّم الإلكتروني لجميع الموظفين عن الحماية الاجتماعية والمساءلة أمام السكان المتضررين على السواء. ويعكف **البرنامج** حالياً أيضاً على استعراض النهج الخاص بالدورات التمهيدية لوظائف المديرين والإدارة العليا الميدانية. وفي إطار هذه المبادرة، سوف يُدرَج محتوى يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة والحماية في البرنامج التمهيدي الجديد للمديرين القطريين، إلى جانب مُدخَلات رئيسية أخرى لإدارة عمليات **البرنامج**.	
التوصية 3: الشراكات. بحلول نهاية عام 2018، ينبغي أن تضع إدارة الشراكة والحوكمة وشعبة السياسات والبرامج نهجاً رسمياً لتعبئة الموارد لدعم تحقيق النتائج الشاملة المتعلقة بالحماية. ويتعين أن يتضمن النهج المشاركة الاستراتيجية مع المانحين من أجل زيادة التمويل الطوعي لوظيفة الحماية. وينبغي أن يتضمن أيضاً مواد ومبادئ توجيهية بشأن الاتصال لجميع الشركاء، بما في ذلك المورّدون التجاريون، وأن يتناول مشاركة **البرنامج** في المجموعات.	إدارة الشراكات والحوكمة؛ وحدة الأزمات الإنسانية وحالات الانتقال	موافقة. أ) استناداً إلى توصيات التقييم، يعكف **البرنامج** على وضع استراتيجية جديدة لإدماج الحماية من أجل توجيه تركيز المنظمة وعملها ريثما تجري صياغة سياسة جديدة. وسوف تُحسَب تكلفة هذه الاستراتيجية على نحو يُجسّد مساهمة إدارة **البرنامج** وتُطرح على المانحين والشركاء الاحتياطيين للنظر فيها. ب) استناداً إلى التوجيهات الداخلية القائمة في **البرنامج** بشأن إدماج الحماية، ستوضع مواد بشأن الاتصالات ومبادئ توجيهية من أجل الشركاء المتعاونين والموردين التجاريين وسائر الأطراف الفاعلة الخارجية بغية تعزيز فهمهم لمسؤولياتهم فيما يتعلق بإدماج الحماية. وسوف يواكب ذلك استراتيجية لبناء القدرات تؤدي إلى تعزيز قدرتهم على الوفاء بهذه المسؤوليات. ج) سيتواصل **البرنامج** مع المانحين من أجل زيادة التمويل الطوعي لوظيفة الحماية ويَدعم ذلك من خلال التمويل وجهود جمع الأموال.	تاريخ الإنجاز: بحلول نهاية عام 2018
التوصية 4: القيادة والموارد البشرية. بحلول منتصف عام 2019، ينبغي لشعبة السياسات والبرامج وشعبة الموارد البشرية زيادة موظفي الحماية وإضفاء الطابع الرسمي عليهم، وتوفير تدريب على المهارات لموظفين مستهدفين. وسوف يقتضي هذا، في جملة إجراءات أخرى، إدماج الحماية في التدريب على القيادة والتدريب	شعبة السياسات والبرامج بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية	موافقة. أ) في عام 2016، نشر **البرنامج** خبراء استشاريين في الشؤون الإنسانية على المستوى الإقليمي بغية توفير خبرة مكرّسة بشأن عدد من القضايا الإنسانية الرئيسية، بما في ذلك الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين وبناء السلام وحساسية النزاع ووصول المساعدة الإنسانية استناداً إلى المبادئ. وكان لمستشاري الشؤون الإنسانية دور حاسم في مساعدة المكاتب	تاريخ الإنجاز: بحلول منتصف عام 2019

ردّ الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن الحماية الإنسانية (2012 2017)			
التوصيات	**الجهة المعنية بالتنفيذ**	**رد الإدارة والتدابير المتخذة**	**الموعد النهائي للتنفيذ**
التمهيدي وفي تقييمات الأداء الفردية. ويتعين تدريب كبار المديرين على تحليل الحماية ومهارات التفاوض، وتقييم أدائهم بشأنها. وينبغي أن تشمل التدابير الجديدة تخصيص تمويل إضافي لوظائف المستشارين في مجال الحماية والشؤون الإنسانية وإضفاء الطابع الرسمي على وظائف منسقي شؤون الحماية في المكاتب القطرية عند مستوى وظيفي رفيع مناسب ومنفصل وظيفياً عن منسقي الشؤون الجنسانية.		القطرية على إدماج القضايا الإنسانية على نحو أفضل في عملياتها. وبالتالي فإن الاحتفاظ بمستشارين للشؤون الإنسانية يمثِّل أولوية. وفي الأجل القريب، سيجري استبقاؤهم بموجب وظائفهم الاستشارية القائمة الممولة من خلال الأموال الخارجة عن الميزانية. وأما في الأجل البعيد، فستُحوَّل الوظائف إلى وظائف محدَّدة المدة ممولة عبر ميزانية دعم البرامج والإدارة (رهناً بتوافر الموارد). ويتخذ **البرنامج** أيضاً خطوات لتعزيز الموارد البشرية التي تتصدى لمسائل الحماية. فقد أُنشئت وحدة مكرّسة في شعبة السياسات والبرامج تُركّز على حماية المستفيدين والمشاركة والمساءلة وإدارة المعلومات، كما أُنشئت وظيفة محدَّدة المدة بشأن الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين داخل هذه الوحدة. وستُدمَج الإجراءات اللازمة المتعلقة بالحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين في آليات الرقابة الداخلية في **البرنامج**، بما في ذلك القائمة المرجعية للتقييم الذاتي وبيانات الضمان، من أجل تعزيز مساءلة الإدارة العليا بشأن هذين المجالين. ب) ستوضع اختصاصات جديدة لمنسقي شؤون الحماية على المستوى القطري تقضي بأن يكون المنسقون من كبار الموظفين نسبياً وتحدِّد معايير واضحة لاختيارهم، كما ستُدمَج مسؤوليات الحماية في خطط العمل الخاصة بأداة تعزيز الأداء والكفاءة للموظفين الذين يُختارون للعمل كمنسقين. ولكن تسليماً بالروابط المشتركة الوثيقة بين الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين والقضايا الجنسانية، وبالنظر إلى صعوبة ضمان تكريس موظفين وموارد على نحو يكفي لتغطية القضايا الثلاث كلها، لن يجري دائماً الفصل بين المساءلة أمام السكان المتضررين والقضايا الجنسانية. وسوف يُطلق **البرنامج** قريباً برامج تعلّم مختلطة عن الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين على السواء تُستخدم فيها منهجيات تدريب جديدة لتكييف التدريب تبعاً للموظفين في مختلف المستويات. وسوف تَستكمل هذه البرامج مبادرات التدريب القائمة التي تغطي الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين المذكورة في إطار التوصية 2 أعلاه.	
التوصية 5: قاعدة الأدلة. بحلول نهاية عام 2018، ينبغي أن يُعزّز **البرنامج** تحليله للسياقات وقضايا الحماية عن طريق تدعيم	إدارة تسيير الموارد؛ وحدة الأزمات الإنسانية وحالات	موافقة جزئية. أ) يرحب **البرنامج** باقتراح تحديد مصادر المعلومات عن الحماية القائمة داخل المنظمة وتنظيمها من أجل السماح بجمع معلومات	تاريخ الإنجاز: بحلول نهاية عام 2018

ردّ الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم سياسة البرنامج بشأن الحماية الإنسانية (2012 2017)			
التوصيات	**الجهة المعنية بالتنفيذ**	**رد الإدارة والتدابير المتخذة**	**الموعد النهائي للتنفيذ**
نظم البيانات الخاصة بالرصد والتقييم والاستفادة من نظم إدارة المعلومات القائمة لجمع المعلومات المتعلقة بالحماية. وسيتضمن هذا العمل إنشاء مجموعة معلومات من "البيانات الرئيسية" عن الحماية تجمع بين المعلومات النوعية والكمية التي جُمعت؛ وتنقيح المؤشرات المؤسسية الخاصة بالحماية؛ وإدماج تحليل الحماية في التقييم.	الانتقال؛ مكتب التقييم؛ شعبة تكنولوجيا المعلومات	الحماية على نحو أفضل. وبغية ضمان الاتساق بين النظم الداخلية وبالنظر إلى حدود الموارد، سوف يستند هذا العمل إلى آليات الرصد والإبلاغ القائمة، ولكنه لن يقتضي تنقيح هيكل البيانات القائم. وسيتمثل الهدف من تعزيز قدرات جمع البيانات داخل المنظمة في تقوية فهم الحماية في سياق انعدام الأمن الغذائي وإثراء قرارات البرمجة. ب) في إطار تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، يعكف **البرنامج** على وضع إطار جديد للنتائج المؤسسية. ويوفّر ذلك فرصة لتحسين المؤشرات القائمة الخاصة بالحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين وتعزيز القدرة على جمع المعلومات المتعلقة بالحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين من خلال الإطار المؤسسي للرصد والإبلاغ. وسيعزّز **البرنامج** أيضاً مؤشرات وعمليات المستوى القطري الخاصة برصد الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين لأغراض تعديل البرامج. ج) في إطار هذه الجهود، سيعزّز **البرنامج** تحليل الحماية خلال عمليات التقييم من أجل ضمان أن إدماج الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين في البرامج يؤخذ في الاعتبار لدى تقييم هذه البرامج.	
التوصية 6: الحوار مع أصحاب المصلحة. بحلول نهاية عام 2019، ينبغي أن تضع شعبة السياسات والبرامج استراتيجية جديدة للمشاركة مع المجموعات السكانية المتضررة والمجموعات الضعيفة، وأن تستند الاستراتيجية إلى آليات معزَّزة لتلقي تعقيبات المجتمعات المحلية.	وحدة الأزمات الإنسانية وحالات الانتقال	موافقة. أيّد **البرنامج**، باعتباره عضوا في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التزامات اللجنة الخمسة بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين في عام 2011، وكذلك التحديث الذي طرأ على هذه الالتزامات في عام 2017. وقد شكّلت هذه الالتزامات، جنباً إلى جنب مع سياسة **البرنامج** بشأن الحماية الإنسانية (WFP/EB.1/2012/5-B/Rev.1)، إطار السياسة الخاصة بجهود **البرنامج** الرامية إلى تعزيز مساءلته أمام الأشخاص المتضررين. وسيجري تعميم آليات تلقي تعقيبات المجتمعات المحلية وآليات تشمل الاتصالات الثنائية الاتجاه وجهاً لوجه من أجل استكمال سياسة الحماية المحدَّثة والبناء على التزامات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.	تاريخ الإنجاز: بحلول نهاية عام 2019